

## الدفع بتقادم الأجر وملحقات الأجر

الأساس القانوني للدفع:

تنص المادة ٣٧٥ من القانون المدني: ١- يتقادم بخمس سنوات كل حق دوري متجدد ولو أقر به المدين، كأجرة المباني والأراضي الزراعية، ومقابل الحكر، وكالفوائد والإيرادات المترتبة والمهايا والأجور والمعاشات.

٢- ولا يسقط الريع المستحق في ذمة الحائز سيئ النية، ولا الريع الواجب على ناظر الوقف أداة للمستحقين، إلا بانقضاء خمس عشرة سنة.

قضت محكمة النقض: مناط خضوع الحق للتقادم الخمسي وفقاً لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٣٧٥ من القانون المدني هو إنصافه بالدورية والتجدد أى أن يكون الحق مستحقاً في مواعيد دورية أياً كانت مدتها و أن يكون بطبيعته مستمراً لا ينقطع سواء كان ثابتاً أو تغير مقداره من وقت لآخر، ولما كانت المبالغ المطالب بها - وهي الأجر الإضافي و بدل السكن و بدل السفر - قد روعي في تقريرها لمورث الطاعن. أن تكون عوضاً عما يتحملة من مشقة العمل و الإقامة خارج البلاد، و هي و إن كانت قد انقطعت بانتهاء فترة انتدابه للعمل بفرع الشركة المطعون ضدها بأديس أبابا أنها ظلت تتجدد طالما ظل الانتداب قائماً فتعتبر حقاً دورياً متجدداً و لا تزول عنها هذه الصفة بانتهاء فترة الانتداب و صيرورتها مبلغاً ثابتاً في الذمة و من ثم يخضع للتقادم الخمسي المنصوص عليه بالمادة ٣٧٥/١ من القانون المدني، و إذ كان من المقرر - في قضاء محكمة النقض أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تتبع جميع حجج الخصوم و أوجه دفاعهم و أن تردد على كل منها استقلالاً لأن قيام الحقيقة التي استخلصتها فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها.

الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ٠١-٠٣-١٩٨٠

وفي المطالبة بفروق الأجر والتمسك بتقادم ما زاد عن خمس سنوات: مفاد نص المادة ٣٧٥ من القانون المدني أنه إن كان أجر العامل من الحقوق الدورية المتجددة التي تتقادم بخمس سنوات،

طالما أن رب العمل قد تمسك بهذا التقادم أمام محكمة الموضوع، إلا أنه بالنسبة لأجره الذي لم تنقض - من تاريخ استحقاقه وحتى تاريخ رفع الدعوى " تاريخ المطالبة " - هذه المدة فلا يسقط بالتقادم ويظل طلبه بالنسبة له مطروحاً على المحكمة إلى أن تفصل فيه دون حاجة إلى أن يعدل العامل طلباته وقصرها على هذا الأجر، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بسقوط حق المطعون ضده في المطالبة بفروق الأجر فيما زاد على خمس سنوات سابقة على رفع الدعوى فيد/د/ددمم بالتقادم و بإلزام الطاعنة أن تؤدي له فروق الأجر التي لم تتقادم بهذه المدة فإنه يكون قد التزم صحيح القانون.

الطعن رقم ١١٨٠ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ٢٨-٠٦-١٩٨٧

الحكم بأحقية العامل لأجر معين ينسحب أثره لتاريخ استحقاقه لهذا الأجر ولا يترأخى ثبوت الحق في حالة المنازعة إلى تاريخ القضاء به، ولازم ذلك أن التقادم بشأنه يبدأ من تاريخ استحقاقه الذي كشف عنه الحكم وليس من تاريخ هذا الحكم

قضت محكمة النقض: المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الأصل في الأحكام أنها مقررة للحقوق وليست منشئة لها لأن وظيفة الحكم بيان حق كل خصم بالنسبة لموضوع النزاع دون أن ينشئ حقاً جديداً. فإن الحكم بأحقية العامل لأجر معين ينسحب أثره لتاريخ استحقاقه لهذا الأجر ولا يترأخى ثبوت الحق في حالة المنازعة إلى تاريخ القضاء به، ولازم ذلك أن التقادم بشأنه يبدأ من تاريخ استحقاقه الذي كشف عنه الحكم وليس من تاريخ هذا الحكم. وإذا كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدني تنص في فقراتها الأولى على أن " ... " بما مؤداه إن مناط خضوع الحق للتقادم بالتطبيق لهذا النص هو اتصافه بالدورية أيًا كانت مدتها وأن يكون الحق بطبيعته مستمراً لا ينقطع سواء كان ثابتاً أو تغير مقداره من وقت لآخر. فإن الأجور المستحقة عن ساعات العمل الإضافية تخضع لهذا التقادم الخمسي.

الطعن رقم ٣٥٧٦ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٨-٠٢-١٩٩١

كيف تزول صفي التجدد والدورية وأهمية ذلك للدفع بعدم خضوع الدين لأحكام التقادم الخمسي وخضوعه لأحكام التقادم الطويل بمرور خمس عشرة سنة: قضت محكمة النقض:

إن المادة ٢١١ من القانون المدني إذ نصت على أن الفوائد والأجر الخ. يسقط الحق في المطالبة بها بمضي خمس سنوات ثم عطف على ذلك قولها ” وبالجملة كافة ما يستحق دفعه سنوياً أو بمواعيد أقل من سنة ” قد دلت بهذا على أن العبرة في الدين الذي يخضع لهذا النوع من التقادم هي بكونه مما يتكرر ويستحق سنوياً أو بمواعيد أقل من سنة و يكون تكراره أو استحقاقه دورياً مما ينوء الملتزم بحمله لو ترك بغير مطالبة مدة تزيد على خمس سنوات. فالديون التي يشملها نص هذه المادة هي الديون الدورية المتجددة. أما الدين المعين من حيث مقداره و الذي يستحق مرة واحدة فلا يدخل في حكمها. و إذن فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن الكمبيالة المطالب بقيمتها حررت عن أجره سنة و فوائد متجمدة صفت، و استبدل بهما مبلغ واحد هو المبلغ الوارد بالكمبيالة، فإن هذا المبلغ يكون قد زالت عنه صفة الدورية و التجدد فلا يسقط الحق فيه بمضي مدة الخمس سنوات المنصوص عليها في المادة ٢١١ المذكورة.

الطعن رقم ٩ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ٢٧-٠٥-١٩٤٣

وفي بيان الإجراءات التي تقطع سريان تقادم دين الأجر: قضت محكمة النقض: مؤدي نصوص المواد ٣٧٥ فقرة ١، ٣٨١، ٣٨٣ من القانون المدني أن الأجر وهو من الحقوق الدورية المتجددة يتقادم بخمس سنوات وأن التقادم لا يبدأ سريانه إلا من اليوم الذي يصبح فيه الدين مستحق الأداء كما أنه لا ينقطع إلا بالمطالبة بالتنبيه وبالحجز وبالطلب الذي يتقدم به الدائن بقبول منه في تقليص أو في توزيع وبأي عمل يقوم به للتمسك بحقه أثناء السير في إحدى الدعاوى.

( الطعن رقم ١٢٦٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٩١/١/٣ )

وأخيراً وفي مجال بيان شروط التقادم الخماسي: قضت محكمة النقض: الآثار المترتبة على تسكين العامل في فئة مالية معينة تشمل في مرتبتها الناتج عن هذا التسكين ٠٠٠ و إذ كانت المادة ٣٧٥ من القانون المدني تنص في فقرتها الأولى على أن ” يتقادم بخمس سنوات كل حق دوري متجدد ولو أقر به المدين كأجرة ٠٠٠ والمهايا والأجور والمعاشات فان فروق الأجر المترتبة على قرارات التسوية المشار إليها تخضع لهذا التقادم الخمسي.

( الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٧ جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤ )

الدفء بتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين

الأساس القانوني:

تنص المادة ٧٥٢ من القانون المدني

تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى.

تطبيقات قضائية لتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين

١- مؤدى نص المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإلجباري و المسئولية المدنية عن حوادث السيارات أن يكون للمؤمن له حق الرجوع على المؤمن تنفيذاً لعقد التأمين و إذ كانت المادة ٧٥٢/١ من القانون المدني تنص على أن تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى، و لما كانت مطالبة المضرور للمؤمن له بالتعويض هي - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - الواقعة التي يسرى بحدوثها التقادم المسقط بالنسبة إلى دعوى المؤمن له قبل المؤمن.

الطعن رقم ١٢٨٥ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٣-٠١-١٩٨٣

٢- من المقرر وفقاً للفقرة الأولى من المادة ٧٥٢ من القانون المدني أن الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين تسقط بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى، و لما كانت دعوى المستفيد من التأمين هي الدعاوى الناشئة مباشرة من عقد التأمين تأسيساً على الاشتراط لمصلحة الغير، فإنه يسرى عليها التقادم الثلاثي الذي يبدأ من تاريخ الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعوى و هي واقعة وفاة المؤمن له التي لا تتجادل المطعون عليها في علمها بها منذ حدوثها، و من المقرر كذلك أن هذا التقادم الثلاثي المقرر للدعاوى الناشئة عن

عقد التأمين تخضع من حيث الوقف و الانقطاع للقواعد العامة بما يعنى أن هذا التقادم لا يسرى وفقاً للمادة ٣٨٢/١ من القانون المدني كلما وجد مانع يتعذر معه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبياً.

الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٢-٠٤-١٩٧٩

٣- ومن المقرر للفقرة الأولى من المادة ٧٥٢ من القانون أن الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين تسقط بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعاوى، ولما كانت دعوى المستفيد من التأمين هي من الدعاوى الناشئة مباشرة من عقد التأمين تأسيساً على الاشتراط لمصلحة الغير فإنه يسري عليها التقادم الثلاثي الذي لا تجادل المطعون عليها في عملها بها منذ حدوثها ومن المقرر كذلك أن هذا التقادم الثلاثي المقر للدعاوى الناشئة عن عقد التأمين يخضع من حيث الوقف والانقطاع للقواعد العامة بما يعنى أن هذا التقادم لا يسري وفقاً للمادة ١/٣٨١ من القانون المدني كما وجد مانع يعتذر، معه الدائن يطلب بحقه كان المانع أدبياً.

( الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٤٧، ١٢/٤/١٩٧٩ )

٤- أنشأ المشرع بمقتضى المادة الخامسة من القانون رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن التأمين الإجباري من المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات للمضرور في هذه الحوادث دعوى مباشرة قبل المؤمن، نص على أن تخضع هذه الدعوى للتقادم المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني، وهو التقادم الثلاثي المقرر للدعاوى الناشئة عن عقد التأمين، ولولا النص لسري على تلك الدعوى التقادم العادي لأنها لا تعتبر من الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ السالفة.

( الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٧٢ )

## الدفع بتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل

الأساس القانوني:

تنص المادة ٦٩٨ من القانون المدني:

١- تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت إنهاء العقد، إلا فيما يتعلق بالعمالة والمشاركة في الأرباح والنسب المتوية في جملة الإيراد، فإن المدة فيها لا تبدأ إلا من الوقت الذي يسلم فيه رب العمل إلى العامل بياناً بما يستحقه بحسب آخر جرد.

٢- ولا يسرى هذا التقادم الخاص على الدعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة الأسرار التجارية أو بتنفيذ نصوص عقد العمل التي ترمى إلى ضمان احترام هذه الأسرار.

تطبيقات قضائية لتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل

١- الدعاوى الناشئة عن عقد العمل تخضع للتقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني، وإذ كان عقد العمل هو الذي يتعهد بمقتضاه شخص أن يعمل مقابل أجر في خدمة آخر وتحت إدارته وإشرافه، أما عقد التدريب فهو الذي يتعهد بمقتضاه شخص بالالتحاق لدى صاحب عمل بقصد تعلم مهنة وليس شرطاً أن يتلقى أجراً فالتزامه بالعمل ليس هو الالتزام الأساسي، وإنما هو تابع للالتزام الأصلي بالتعليم ومن ثم لا يعتبر عقد التدريب عقد عمل.

( الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥٥٥ ق جلسة ١١/١/١٩٩٦ )

٢- التقادم المنصوص عليه في المادة ٦٩٨ من القانون المدني تخضع له الدعاوى الناشئة عن عقد العمل. وإذ كان عقد العمل هو الذي يتعهد بمقتضاه شخص أن يعمل مقابل أجر في خدمة آخر وتحت إدارته وإشرافه، أما عقد التدريب فهو الذي يتعهد بمقتضاه شخص بالالتحاق لدى صاحب عمل بقصد تعلم مهنة وليس شرطاً أن يتلقى أجراً فالتزامه بالعمل ليس هو الالتزام الأساسي، وإنما هو تابع للالتزام الأصلي بالتعليم ومن ثم لا يعتبر عقد التدريب عقد عمل.

( الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٦/١/١٩٧٧ )

٣- حق العامل فى قيمة الزيادة من أنظمة المعاشات أو المكافآت أو الادخار الأفضل التي ارتبطت بها أصحاب الأعمال وتحملوها ومكافأة نهاية الخدمة القانونية محسوبة وفقا لأحكام قانون العمل، وهو حق ناشئ عن عقد العمل وتحكمه قواعده فى عقود العمل ومختلف قوانينه وما لا يتعارض معها من أحكام القانون المدني، ومنها نصت عليه المادة ٦٩٨ بقولها ( تسقط بالتقادم الدعاوى الناشئة عن عقد العمل بانقضاء سنة تبدأ من وقت انتهاء العقد ) وهو ميعاد يتصل برفع الدعاوى، أما مستحقات المؤمن عليه الأخرى المقررة والناشئة مباشرة من قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ فيخضع للتقادم الخمسي المنصوص عليه فى المادة ١٤٠ من هذا القانون.

( الطعن رقم ٧٥٥ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٨/٣/١٩٩٤ )

مواعيد سقوط حقوق العمال فى ضوء أحكام قانون العمل الجديد وبعد الحكم الصادر فى الدعوى الدستورية رقم ١٠ لسنة ٢٦ قضائية دستورية بجلسته ٩-٤-٢٠٠٦م  
اللجان الخماسية. أحد أهم الموضوعات التي تعالج تحت مظلة قانون العمل الجديد ١٢ لسنة ٢٠٠٣م المعدل بالقانون رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٥م، زادت هذه الأهمية بعد الحكم الذي أصدرته المحكمة الدستورية العليا بجلسته ٩-٤-٢٠٠٦م فى الدعوى الدستورية رقم ١٠ لسنة ٢٦ قضائية دستورية، والذي قررت فيه المحكمة الدستورية العليا صراحة أن اللجان الخماسية هي محض لجان إدارية، بما يعنى أنها ليست محاكم، وهو أمر مسلم به كما أنها ليست لجان إدارية ذات اختصاص قضائي.

**ما هي اللجنة الخماسية - التعريف ومشكلاته ... ٩**

لم يضع قانون العمل تعريفاً للجنة الخماسية رغم تبني هذا المشرع لسياسة وضع تعريفات تشريعية لعدد من مفردات قانون العمل، ويمكننا القول خاصة بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا

المشار إليه بأن اللجنة الخماسية هي لجنة إدارية أنشئت بموجب قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣م وعدلت بعض أحكامها بالقانون رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٥م لتتولى - بإرادة المشرع - الفصل في منازعات العمل الفردية التي تنشأ بين العامل وصاحب العمل بشأن تطبيق أحد أحكام قانون العمل.

وفيما يلي نلقي الضوء على أهم سمات وملامح هذه اللجنة خاصة في ضوء التعديل التشريعي بالقانون رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٥م، وبعد الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا باعتبار هذه اللجان لجان إدارية.

أولاً: تشكيل اللجنة الخماسية:

طبقاً لصريح نص المادة ٧٠ من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣م المعدل بالقانون ٩٠ لسنة ٢٠٠٥م تتشكل اللجنة الخماسية - وهي محض لجنة إدارية امتثالاً للحكم الصادر من المحكمة الدستورية من:-

أولاً: عدد اثنين من القضاة تكون الرئاسة لأقدمهم وفقاً للقواعد المقررة بقانون السلطة القضائية.

ثانياً: مدير مديرية القوي العاملة والهجرة المختص أو من ينيبه.

ثالثاً: عضو عن اتحاد نقابات عمال مصر.

رابعاً: ممثل عن منظمة أصحاب الأعمال المعنية.

ثانياً: خصوصية تشكيل اللجنة الخماسية وكونها تضم عناصر قضائية وعناصر غير قضائية والغلبة للعناصر الغير قضائية ومدى دستورية ذلك وأثره على طبيعة ما تصدره هذه اللجنة:

الواضح أن اللجنة الخماسية تضم نوعين من العناصر:-

أولاً: العناصر القضائية، اثنين من القضاة تكون الرئاسة لأقدمهم وفقاً للقواعد المقررة بقانون السلطة القضائية.

ثانياً: العناصر الغير قضائية، وكما تسمى البعض بالعناصر المتخصصة، وتشمل:



## المحكمة الدستورية العليا

باسم الشعب ؛

المحكمة الدستورية العليا ؛

بالجلسة العلنية المنعقدة يوم الأحد الموافق ٩ إبريل سنة ٢٠٠٦م الموافق ١١ من ربيع الأول ١٤٢٧ هـ.

برئاسة السيد المستشار / ممدوح مرعى رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين: ماهر البحيرى وعلى عوض محمد صالح وأنور رشاد العاصى وإلهام نجيب نوار والسيد عبد المنعم حشيش ومحمد خيرى طه.

وحضور السيد المستشار / نجيب جمال الدين ----- رئيس هيئة المفوضين.

وحضور السيد / ناصر إمام محمد حسن ----- أمين السر

أصدرت الحكم الآتي فى القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ١٠ لسنة ٢٦ قضائية - دستورية.

المقامة من السيد / منصور أحمد محمد النوبى رئيس مجلس إدارة شركة الوادى الخصيب  
الاستثمارية

ضد

١- السيد / رئيس الجمهورية.

٢- السيد / رئيس مجلس الوزراء.

٣- السيد / رئيس مجلس الشعب.

٤- السيد / محمود محمد أحمد قناوى.

## ”الإجراءات“

بتاريخ ١٥-١-٢٠٠٤م، أودع المدعى صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة، طالباً الحكم بعدم دستورية نصوص المواد ٧٠، ٧١، ٧٢ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ - قبل تعديلها بالقانون رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٥.

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى.

وبعد تحضير الدعوى، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها.

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم.

## ”المحكمة“

بعد الاطلاع على الأوراق، والمداولة.

حيث إن الوقائع -على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق- تتحصل فى أنه بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٣ أحال مدير مكتب عمل كوم أمبو التابع لمديرية القوى العاملة بأسوان شكوى المدعى عليه الرابع ضد المدعى بصفته رئيس مجلس إدارة شركة الوادى الخصيب الاستثمارية لاستصلاح واستزراع الأراضي الصحراوية إلى اللجنة الخماسية بمحكمة كوم أمبو الكلية، بعد تعذر التسوية الودية بينهما، وتم قيد الشكوى أمام اللجنة برقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٣ عمال كلى كوم أمبو وحدد المدعى عليه الرابع طلباته أمام اللجنة فى طلب الحكم.

أولاً: وبصفة مستعجلة بوقف تنفيذ قرار فصله من العمل، وإلزام المدعى عليه بصفته بأن يؤدي له مرتبه الشهري وقدره خمسمائة جنيه اعتباراً من شهر يولية سنة ٢٠٠٣ وحتى الفصل فى موضوع الدعوى.

ثانياً: إلزام المدعى عليه بصفته بأن يؤدي له مبلغ مائة ألف جنيه تعويضاً عن الأضرار المادية

والأدبية التي لحقت به. قولاً منه أنه كان يعمل لدى الشركة المذكورة بمهنة عامل تشهيلات، وبتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٧ أصيب أثناء العمل وبسببه، نتج عن ذلك فقد عينه اليمينى، وفصله من العمل، مما ألحق به أضراراً مادية وأدبية تسأل عنها الشركة باعتبارها رب العمل، وخلص إلى طلباته سائلة البيان، وأثناء نظر الدعوى دفعت الشركة بعدم دستورية نصوص المواد ٧٠، ٧١، ٧٢ من القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٢ المشار إليه، وإذ قدرت اللجنة المذكورة جدية هذا الدفع وصرحت لها برفع الدعوى الدستورية، فقد أقامت الدعوى الماثلة.

وحيث إن المادة ٧١ من القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ - قبل تعديله بالقانون رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٥ - تنص على أن: تشكل بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع الجهات المعنية لجان ذات اختصاص قضائي من: اثنين من القضاة تكون الرئاسة لأقدمهما وفقاً للقواعد المقررة بقانون السلطة القضائية. مدير مديرية القوى العاملة والهجرة المختص أو من ينيبه. عضو عن اتحاد نقابات عمال مصر. عضو عن منظمة أصحاب الأعمال المعنية. وتختص كل لجنة دون غيرها بالفصل فى المنازعات الفردية الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون..... ”. وتنص المادة ٧٢ من هذا القانون - قبل تعديله بالقانون رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٥ - على أن ” يصدر قرار اللجنة بأغلبية الآراء ويكون مسيباً..... ”.

وحيث إن ولاية المحكمة الدستورية العليا فى الدعاوى الدستورية - على ما جرى به قضاؤها - لا تقوم إلا باتصالها بالدعوى اتصالاً مطابقاً للأوضاع المقررة فى المادة ٢٩ من قانونها، وذلك إما بإحالة الأوراق إليها من إحدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي للفصل فى المسألة الدستورية، وإما برفعها من أحد الخصوم بمناسبة دعوى موضوعية دفع فيها الخصم بعدم دستورية نص تشريعي وقدرت تلك المحكمة أو الهيئة جدية هذا الدفع وصرحت له برفع الدعوى الدستورية، وهذه الأوضاع الإجرائية تتعلق بالنظام العام باعتبارها شكلاً جوهرياً فى التفاضى تغيا به المشرع مصلحة عامة حتى ينتظم التداعى فى المسائل الدستورية بالإجراءات التى رسمها.

وحيث إن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إسباغ الصفة القضائية على أعمال أية جهة عهد إليها المشرع بالفصل فى نزاع معين يفترض أن يكون اختصاص هذه الجهة محدداً بقانون، وأن

يغلب على تشكيلها العنصر القضائي، الذي يلزم أن تتوافر في أعضائه ضمانات الكفاية والحيطة والاستقلال، وأن تكون لها ولاية الفصل في خصومة بقرارات حاسمة، ودون إخلال بالضمانات القضائية الرئيسية التي لا يجوز النزول عنها، والتي تقوم في جوهرها على إتاحة الفرص المتكافئة لتحقيق دفاع أطرافها وتمحيص ادعاءاتهم على ضوء قاعدة قانونية نص عليها المشرع سلفاً، ليكون القرار الصادر في النزاع مؤكداً للحقيقة القانونية مبلوراً لمضمونها في مجال الحقوق المدعى بها أو المتنازع عليها.

وحيث إنه يبين من استقراء النصوص المطعون فيها أن اللجنة المشكلة طبقاً لها يغلب على تشكيلها العنصر الإداري، وتصدر قراراتها بأغلبية الآراء، ومن ثم لا تعدو تلك اللجنة - والحالة هذه - أن تكون لجنة إدارية، ولا تعتبر قراراتها أعمالاً قضائية، وبالتالي تخرج من عداد جهات القضاء أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي في مفهوم نص المادة ٢٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩، وعلى ذلك فإن الدعوى الماثلة لا تكون قد اتصلت بهذه المحكمة طبقاً للأوضاع المقررة قانوناً، مما يتعين معه الحكم بعدم قبولها.

#### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم قبول الدعوى، وبمصادرة الكفالة، وألزمت المدعى المصروفات، ومبلغ مائتي جنيه مقابل أتعاب المحاماة.

xxx xxx xxx

مواعيد وإجراءات اللجوء إلى اللجنة الخماسية والفصل في النزاع

الطابع العملي لنصوص قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣م، وأهمية بيان الإجراءات العملية أمام اللجان الخماسية، يوجب التعرض لمواعيد وإجراءات اللجوء إلى اللجان الخماسية علي نحو تفصيلي كالتالي:-

## المرحلة الأولى

مرحلة اللجوء إلى مكتب العمل - مرحلة التسوية الودية أساس هذه المرحلة التمهيدية - إذا جاز التعبير - صريح نص الفقرة الأولى من المادة ٧٠ من قانون العمل والتي تنص: إذا نشأ نزاع فردي في شأن تطبيق أحكام هذا القانون جاز لكل من العامل وصاحب العمل أن يطلب من الجهة الإدارية المختصة خلال سبعة أيام من تاريخ النزاع تسويته ودياً، . . . . .

### والملاحظ:

١- أن اللجوء إلى مكتب العمل اختياري أو جوازي، وليس إجبارياً، وبالتالي يجوز لذي الشأن، ونعني صاحب العمل أو العامل، اللجوء مباشرة إلى اللجنة الخماسية، ولعل التساؤل يبدو منطقياً عن حكمه النص على هذه المرحلة ما دام اللجوء إليها اختيارياً. يقرر الدكتور إسلام شريف: أن مشروع قانون العمل حرص على تعداد سبل حل المنازعات العمالية، وجعل بعض منها اختيارياً والبعض الآخر إجبارياً، ولعل النص على كون اللجوء إلى مكتب العمل اختيارياً هو ما يدفع البعض إلى سلوك هذا السبيل، فيغني بذلك عن اللجوء للجان الخماسية.

٢- وبناء على ما سبق يصير الدفع بسقوط الحق في العرض على اللجنة الخماسية لعدم تقديم طلب إلى مكتب العمل خلال سبعة أيام من تاريخ نشوء النزاع دعواً باطلاً وهو ما أكدته المحكمة الصادر في الاستئناف الرقيم ٧٤٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١١-١٢-٢٠٠٥م محكمة استئناف عالي الإسكندرية: وحيث أنه وعن الدفع المبدئي من المستأنفة فترتي المحكمة أن مدة السبعة أيام المحددة في المادة ٧٠ من القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٢م لكل من طرفي علاقة العمل للجوء إلى الجهة الإدارية المختصة لتسوية النزاع ودياً هو مجرد ميعاد تنظيمي لا يترتب على عدم مراعاته سقوط حق الطالب في اللجوء إلى اللجنة الخماسية إلا كان المشروع قد نص على ذلك في تلك المادة كما نص على السقوط صراحة في ذات النص كجزء على عدم مراعاة أي من الطرفين المذكورين للميعاد الوارد به وهو ٤٥ يوماً كحد أقصى للجوء إلى اللجنة الخماسية من تاريخ النزاع ومن ثم يضحى ذلك الدفع لا محل له متعين رفضه.

٣- يقوم مكتب العمل ببحث الشكوى المقدمة، سواء قدمها العمل أو رب العمل، ويحاول إنهاء النزاع ودياً، وثمة قيد زمني حاصلة وجوب إنهاء هذه التسوية خلال عشرة أيام من تاريخ التقدم بطلب التسوية، والأمر بالنسبة لنتيجة التسوية لا يخرج عن احتمالين:

الاحتمال الأول: أن يفلح مكتب العمل في إنهاء النزاع صلحاً.

الاحتمال الثاني: وهو الأكثر شيوعاً. ألا يفلح مكتب العمل في إنهاء النزاع صلحاً وفي هذه الحالة، يجوز لصاحب الشأن أن يقدم طلباً بإحالة الشكوى الي اللجان الخماسية، بما يعني أنه دون هذا الطلب لا يملك مكتب العمل حالة الشكوى الي اللجان الخماسية، ويراعي في هذا الشأن التعديل الأخير لقانون العمل بالقانون رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٥م، ويقرر الأستاذ أيمن الفولي تعليقاً علي ذلك: إن النص في القانون الجديد - قبل الإضافة الواردة بالقانون رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٥م - كان لا يسمح لمكتب العمل بإحالة الشكوى المقدمة إليه الي اللجان الخماسية وكانت مكاتب العمل مستمرة في العمل بالنظام الذي كان مطبقاً في القانون القديم - قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ - وكانت تحيل الشكاوى الي اللجان الخماسية مما ترتب عليه صدور قرارات اللجان الخماسية بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون أي إحالتها عن طريق مكتب العمل.

هام: لتقادي الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذي يرسمه القانون أمام اللجان الخماسية:

إن قبول الدعوى شكلاً أمام اللجان الخماسية تقتضي - في حالة اللجوء الي مكتب العمل أولاً أي قبل اللجوء الي اللجان الخماسية - اتخاذ إجراءين لا غني عنها:

أ- التقدم بطلب إلى مكتب العمل خلال سبعة أيام من تاريخ نشوء النزاع.

ب- التقدم بطلب آخر الي مكتب العمل لإحالة النزاع الي اللجنة الخماسية خلال خمسة وأربعون يوماً من تاريخ النزاع.. بمعنى أنه إذا لم يتقدم مقدم الطلب الأول بطلب جديد لإحالة النزاع الي اللجان الخماسية خلال خمسة وأربعون يوماً لا يجوز لمكتب العمل أن يحيل الطلب الي اللجان الخماسية.

وعملاً:::

وفي هذه الحالة، لمحامي المدعي أن يتثبت من تقديم طلب الإحالة الي اللجان الخماسية لتفادي الدفع بعدم القبول، وعلي محامي المدعي عليه أن يتثبت من تقديم المدعي لهذا الطلب ليصير الدفع بعدم القبول ذي أساس واقعي يرتكن الي مستندات الدعوى وأوراقها.

حقيقة الدفع الذي يبدي في حالة عرض مكتب العمل للنزاع علي اللجان الخماسية دون أن يقدم بشأن ذلك طلب صريح:

انتهينا في الصفحات السابقة الي أن مكتب العمل - بعد التعديل الأخير للمادة ٧٠ من قانون العمل بالقانون ٩٠ لسنة ٢٠٠٥م - لا يملك إحالة النزاع إذا لم يسوي ودياً الي اللجان الخماسية إلا إذا تقدم بطلب الإحالة صاحب الشأن، وإذا خولف ذلك كان الدفع بعدم قبول الدعوى صحيح قانوناً.

والرأي أن الدفع المشار إليه ليس دفعاً بعد القبول، وإن سمي بالمشروع كذلك،

لماذا، لأن تكييف الدفع ليست مسألة تسميه إنما هي بحقيقة هذا الدفع.

أما لماذا لا يعد دفعاً بعدم القبول، لأن الدفع بعد القبول هو الدفع الذي يرمي الي الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهي:-

أولاً: شرط الصفة في الدعوى.

ثانياً: شرط المصلحة في الدعوى.

ثالثاً: شرط ثبوت الحق في رفع الدعوى باعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره.

والثابت أن عدم تقديم المدعي طلباً الي مكتب العمل لا يتعلق بشرط الصفة في الدعوى، كما أنه لا يتعلق بشرط المصلحة، كما أنه لا يتعلق بثبوت الحق في رفع الدعوى باعتباره حقاً مستقلاً عن الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره، كانهدام الحق في رفع الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيه أو لانقضاء المدة المحددة في القانون لرفعها، ولذا لا يمكننا القول أنه دفعاً بعدم القبول.

والرأي أنه دفع شكلي لا دفعاً بعدم القبول، لماذا، لأن الطلب الذي استوجب القانون تقديمه قبل رفع الدعوى هو مجرد إجراء استوجبه القانون ولا يتعلق هذا الإجراء من ثم بالصفة ولا بالمصلحة ولا بالحق في رفع الدعوى كما أشرنا وإنما يتعلق بإجراءات الخصومة في دعاوى العمالية وشكلها وكيفية توجيهها.

وقد قضت محكمة النقض باعتبار الدفع الخاص بعدم قبول الدعوى لعدم تقديم طلب خاص بها قبل رفعها دفعاً شكلياً.

الدفع المبدي من الطاعة بعدم قبولها لرفعها قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض المنازعة على تلك اللجان، هو في حقيقته دفع ببطلان الإجراءات، فإن هذا الدفع يكون موجهاً إلى إجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها، ويضحي بهذه المثابة من الدفع الشكلي وليس دفعاً بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات إذ أن المقصود بالدفع بعدم القبول الذي تعنيه هذه المادة هو - كما صرحت به المذكرة التفسيرية - الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهي الصفة والمصلحة والحق في رفع الدعوى، باعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره، كانهدام الحق في الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو لانقضاء المدة المحددة في القانون لرفعها ونحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بشكل الإجراءات من جهة ولا بالدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى فالمقصود إذن هو عدم القبول الموضوعي، فلا تنطبق القاعدة الواردة في المادة ١١٥ مرافعات على الدفع الشكلي الذي يتخذ اسم عدم القبول كما هو الحال في الدفع المطروح، لأن العبرة بحقيقة الدفع وممرماه، وليس بالتسمية التي تطلق عليه.

(الطعن ٦٩٧ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١٠٠٧ بتاريخ ٢١-١١-١٩٨٢)

وقد تأكيد اعتبار الدفع بعدم قبول الدعوى دفعاً موضوعياً وليس دفعاً شكلياً وما يترتب علي ذلك قضت محكمة النقض.

النص في المادة ١١٥ من قانون المرافعات على أن ” الدفع بعدم قبول الدعوى يجوز إبداءه في أية حالة تكون عليها ” يدل على أن هذا الدفع ليس من قبيل الدفع المتعلقة بالإجراءات التي اشارات إليها المادة ١٠٨ من ذلك القانون بقولها ” الدفع بعدم الاختصاص المحلى و الدفع بإحالة الدعوى إلى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع أمامها أو الارتباط و الدفع بالبطلان و سائر الدفع المتعلقة بالإجراءات يجب إبدؤها معاً قبل إبداء أي طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول و الإسقط الحق فيما لم يبد منها ” و إنما هو من قبيل أوجه الدفاع الموضوعية في الدعوى فيلحق من ثم في حدود ما يتفق و طبيعته، و أنه و إن كان المشرع لم يضع لهذا الدفع تعريفاً به تقديراً لصعوبة فرض تحديد جامع مانع له على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون المرافعات السابق في صدر المادة ١٤٢ منه مقابلة للمادة ١١٥ الحالية إلا في أن النص في المادة ٣ من قانون المرافعات على أنه ” لا يقبل أي طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة يقرها القانون ” يدل على أن مؤدى الدفع بعدم قبول انتفاء المصلحة اللازمة لقبول الدعوى بالمعنى المتقدم أو هو على ما عبرت عنه تلك المذكرة الإيضاحية الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى و هي الصفة و المصلحة و الحق في رفع الدعوى باعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره

( الطعن ١٥٧ لسنة ٤١ مكتب فني ٣١ صفحة ١٢٢٣ بتاريخ ٢٦-٠٤-١٩٨٠ )

وللمقاربة: قضت محكمة النقض في دعوى لم يقدم قبل رفعها طلباً الي لجان فض المنازعات المنصوص عليها بالمادة ١٥٧ لسنة ١٩٧٥ ببطلان الإجراءات وليس بعدم القبول نص المادة ١٥٧ من القانون ٧٩ لسنة ١٩٧٥ نظم إجراءات معينة في شأن رفع الدعاوى الخاصة بالمنازعات الناشئة عن تطبيق أحكامه، فيتعين مراعاتها إعمالاً للأثر الفوري المباشر للقانون. لما كان ذلك وكان الثابت أن المطعون ضده أقام الدعوى بتاريخ ٢٥/٧/١٩٧٧. بعد نشر القرار الصادر بتشكيل اللجان المشار إليها، وان الدفع المبدي من الطاعنة بعدم قبولها لرفعها قبل تقديم طلب إلى الهيئة المختصة لعرض المنازعة على تلك اللجان، هو في حقيقته دفع ببطلان الإجراءات، فإن هذا الدفع يكون موجهاً إلى إجراءات الخصومة و شكلها و كيفية توجيهها، و يضحى بهذه المثابة

من الدفوع الشكلية و ليس دفعاً بعدم القبول مما نصت عليه المادة ١١٥ من قانون المرافعات إذ أن المقصود بالدفع بعدم القبول الذي تعنيه هذه المادة هو - كما صرحت به المذكرة التفسيرية - الدفع الذي يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى وهي الصفة و المصلحة و الحق في رفع الدعوى، باعتباره حقاً مستقلاً عن ذات الحق الذي ترفع الدعوى بطلب تقريره، كانهام الحق في الدعوى أو سقوطه لسبق الصلح فيها أو لانقضاء المدة المحددة في القانون لرفعها و نحو ذلك مما لا يختلط بالدفع المتعلق بالإجراءات من جهة و لا بالدفع المتعلق بأصل الحق المتنازع عليه من جهة أخرى فالمقصود إذن هو عدم القبول الموضوعي، فلا تنطبق القاعدة الواردة في المادة ١١٥ مرافعات على الدفع الشكلي الذي يتخذ اسم عدم القبول كما هو الحال في الدفع المطروح، لأن العبرة بحقيقة الدفع و مرماه، وليس بالتسمية التي تطلق عليه

( طعن ٦٩٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ٢١ / ١١ / ١٩٨٢ )

ما يترتب علي اعتبار الدفع دفع شكلي و ليس دفعاً بعدم القبول.

صار الدفع - بعد العرض المتقدم - دفعاً شكلياً يتعلق بإجراءات الخصومة وشكلها وكيفية توجيهها، و الدفوع الشكلية هي الدفوع التي توجه الي صحة الخصومة وإجراءاتها، ويقصد بها استصدار حكم ينهي الخصومة دون الفصل في موضوعها أو يؤدي إلى تأخير الفصل في موضوعها، فالدفع الشكلي لا يقصد به رفض طلب المدعي، فالمدعي عليه لا يتعرض فيها لموضوع الطلب، وإنما يعترض علي الإجراءات التي رفع بها المدعي دعواه دوم منازعاه في أحقيته فيما يدعيه.

و يترتب علي اعتبار الدفع دفعاً شكلياً خضوعه للأحكام الخاصة بالدفوع الشكلية، وأهمها في هذا المجال ما تقرره المادة ١٠٨ من قانون المرافعات الفقرة الثالثة: و يجب إبداء جميع الوجوه التي بني عليها الدفع المتعلق بالإجراءات معاً و إلا سقط الحق فيما لم يبد منها.

ومبني هذه القاعدة التي يقررها نص المادة ١٠٨ مرافعات الفقرة الثالثة - وجوب إبداء الدفوع الشكلية قبل التعرض للموضوع - أنه ليس من حسن سير القضاء أن يسمح للخصم بعد الكلام في موضع الدعوى إبداء دفع شكلي متعلق بالإجراءات قد يترتب عليه زوال الخصومة دون الحكم في موضوعها بعد أن تكون المحكمة قد قطعت شوطاً كبيراً في نظرها وتحقيقتها وأوشكت علي الانتهاء منها.